

## شبكة فلسطين التربوية

State of Palestine  
Ministry of Education & Higher Education



دولة فلسطين  
وزارة التربية والتعليم العالي

امتحان المتقدمين لتوظائف تعليمية: (علوم مالية) / رمز الامتحان (12)، عدد صفحات الامتحان (5)

| اسم المتقدم:                                                                                                                                                                | رقم الهوية: | رقم طلب المتقدم: |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------|------------------|
| عزيزي المتقدم: يتكون الامتحان من خمسين فقرة من نوع الاختيار من متعدد، يرجى الإجابة عنها جميعاً بوضع إشارة (X) داخل المستطيل الذي يحمل رمز الإجابة الصحيحة في نموذج الإجابة. |             |                  |

- من 1: إذا علمت أن ربحية كل دينار مستثمر في مشروع استثماري بلغت (1.02)، وأن مجموع القيمة الحالية للتدفقات الداخلة (20500) دينار، في حين مجموع التدفقات الداخلة هي (24500) دينار، لذا فإن الاستثمار الأولي له بالدينار يساوي تقريباً: (أ) 20098، (ب) 2419.5، (ج) 24990، (د) 20910.
- من 2: أسلوب التقييم للمشاريع الاستثمارية والتي يتقلب على مشكلة اختلاف الحجم بين المشروعات، هو: (أ) فترة الاسترداد، (ب) مساوي القيمة الحالية، (ج) مؤشر الربحية، (د) معامل الاختلاف.
- من 3: لا يستخدم صافي الدخل المحاسبي في تقييم المشاريع الاستثمارية، وذلك لأنه: (أ) يحوي بعض البنود النقدية، (ب) يتجاهل القيمة الزمنية للنقود، (ج) سهل في الحساب، (د) يعتمد على الأساس النقدي.
- من 4: أصدرت شركة م.ع.م أسهماً معنوية مجمعة للأرباح، عددها 20000 سهم، بقيمة اسمية (100) دينار، وبنسبة توزيع (10%)، وحصلت الشركة خسائر قيمتها (40000) دينار في عام 2010م، في حين عام 2011م، حصلت أرباحاً قيمتها (50000) دينار، لذا فإن مقدار ما سيحصل عليه حامل السهم من الأرباح عن السهم الواحد عام 2011م، هو: (أ) 20 ديناراً، (ب) 10 دنانير، (ج) 2.5 دينار، (د) 0.5 دينار.
- من 5: إذا كان عدد الأسهم العادية في إحدى الشركات المساهمة العامة 250000 سهم، وحلت حقوق المساهمين العاديين 450000 دينار، في حين أن حقوق حملة الأسهم الممتازة 2000 دينار، لذا فإن القيمة الدفترية للسهم العادي بالدينار، هي: (أ) 0.5، (ب) 1.8، (ج) 0.8، (د) 1.6.
- من 6: أصدرت إحدى الشركات المساهمة العامة أسهماً قابلة للتحويل إلى أسهم عادية، معدل التحويل (7) أسهم عادية مقابل كل سهم ممتاز، سعر السهم العادي في السوق يساوي (6) دنانير، في حين سعر السهم الممتاز في السوق أصبح (30) ديناراً، لذا فإن مقدار ربح المستثمر في كل سهم ممتاز يتم تحويله، هو: (أ) 42 ديناراً، (ب) 12 دينار، (ج) 72 دينار، (د) 210 دنانير.
- من 7: تبقى السندات تصدر بخصم إصدار، ما دام معدل الفائدة الاسمي لها: (أ) أكبر من معدل الفائدة السوقية، (ب) أقل من معدل الفائدة المتوقع، (ج) أقل من معدل الفائدة السوقية، (د) أكبر من معدل الفائدة المتوقع.
- من 8: تبقى القيمة الحقيقية للسند تساوي القيمة الاسمية له، ما دام معدل الفائدة: (أ) الاسمي أكبر من السوقية، (ب) الاسمي أكبر من السوقية، (ج) الاسمي يساوي السوقية، (د) الاسمي أكبر أو يساوي المعدل المطلوب.
- من 9: إحدى أدوات سوق رأس المال والتي تعد أداة دين، هي: (أ) الأسهم، (ب) الأسهم الممتازة والتونات الخزينة، (ج) السندات، (د) التونات الخزينة والسندات.
- من 10: قيمة الورقة المالية التي لا يمكن أن يتفق المستثمرون عليها، هي القيمة: (أ) السوقية، (ب) الحقيقية، (ج) الدفترية، (د) الاسمية.

إبراهيم جابر أبو

98-250330

شبكة فلسطين التربوية

## شبكة فلسطين التربوية

- من 11: باعت شركة مساهمة عامة أصل من أصولها بقيمة (29000) دينار خلال مدة استمرت 100 يوم، علماً أن قيمته في السوق تقدر بـ (29100) دينار تقريباً، يمكن القول أن هذا الأصل يتمتع بصفة السيولة في المحاسبة على اعتبار أنه:
- (أ) بيع بسرعة. (ب) تم تحويله بسرعة إلى نقدية. (ج) بيع بسرعة وحقق ربحاً. (د) بيع بسرعة وبالسعر الدارج.
- من 12: بلغت التزامات شركة م.ع.م (200000) دينار، في حين بلغت إيرادات بيع مختلف أصولها (700000) دينار، وتم تحصيل مبلغ (100000) دينار من المدينون، وبلغ عدد الأسهم العادية في الشركة (400000) سهم، لذا فإن قيمة التصفية للسهم العادي الواحد، تساوي:
- (أ) 1.5 دينار. (ب) 2 دينار. (ج) 1.75 دينار. (د) 2.5 دينار.
- من 13: القيد المحاسبي المتعلق بإفقال خسائر التصفية عند تصفية شركات تضامن، هو:
- (أ) من ح/ رأس المال: الشريك أ، الشريك ب. إلى ح/ التصفية.  
(ب) من ح/ التصفية. إلى ح/ رأس المال: الشريك أ، الشريك ب.  
(ج) من ح/ رأس المال: الشريك أ، الشريك ب. إلى ح/ بنك التصفية.  
(د) من ح/ بنك التصفية. إلى ح/ التصفية.
- من 14: القيد المحاسبي المتعلق بتحويل خسائر التصفية في الشركة المساهمة العامة، هو:
- (أ) من ح/ بنك التصفية. إلى مذكورين: ح/ المساهمين. ح/ دائرة ضريبة الدخل.  
(ب) من مذكورين: ح/ المساهمين. ح/ دائرة ضريبة الدخل. إلى ح/ التصفية.  
(ج) من ح/ المساهمين. إلى ح/ التصفية.  
(د) من ح/ المساهمين. إلى ح/ بنك التصفية.
- من 15: شركة مساهمة خاصة محدودة المسؤولية، أرادت تقديم طلب للتحويل إلى شكل آخر من الشركات، تفادياً للاقتضاء، وبصفتك مراقب الشركات، فإليك تعطي مذبذوبا طلب التحويل لشركة:
- (أ) مساهمة عامة. (ب) توصية بالأسهم. (ج) محاسبة. (د) توصية بسيطة.
- من 16: متعدد النقطية، في عملية لكتتاب الشركات المساهمة العامة، من واجبه شراء ما تبقى من الأسهم المطروحة، لإكمال النقطية لرأس المال ليصل إلى:
- (أ) ثلثي رأس المال. (ب) نصف رأس المال. (ج) ثلثي رأس المال على الأقل. (د) نصف رأس المال على الأقل.
- من 17: أثناء عملية التصفية لشركة تضامن، تزلزلت الشركة عن مبلغ (200) دينار من الديون التي لها على إحدى المدينين، وعليه:
- سألا يتم تسجيل أي قيد محاسبي بذلك.
- (أ) 200 من ح/ النعم المدينة. 200 إلى ح/ التصفية. (ب) 200 من ح/ التصفية. 200 إلى ح/ النعم المدينة.  
(ج) 200 من ح/ النعم المدينة. 200 إلى ح/ التصفية. (د) 200 من ح/ رأس مال الشركاء. 200 إلى ح/ التصفية.
- من 18: واحداً مما يأتي لا يعد مخالفاً لمبادئ المحاسبة الدولية في ترويسة قوائم الدخل في البنوك:
- (أ) قائمة الدخل في السنة المنتهية في 2000/12/31 (ب) قائمة الدخل في 2000/12/31  
(ج) قائمة الدخل حتى 2000/3/31 (د) قائمة الدخل عن الأسبوع العاشر المنتهي في 2000/3/31
- من 19: من المبررات التي يسوقها البنك كشركة مساهمة عالية لعدم رغبته في إدراج أسهمه في سوق مالية منظمة، هو:
- (أ) شروط الإدراج السهلة، مما يمكن أي شركة الدخول للسوق. (ب) الرغبة لدى البنك في توسيع دائرة ملكيته بشكل كبير.  
(ج) الرغبة في نشر المعلومات التي يلزم نشرها كشروط للإدراج. (د) دفع البنك رسوم كبيرة، مقابل الإدراج.
- من 20: الخاصية التي تؤكد على التفاه الغامل الشخصي في البنك باعتباره شركة مساهمة عامة، هي:
- (أ) طرح أسهمه للاكتتاب العام. (ب) استمرارية الشركة (البنك).  
(ج) فصل الملكية عن الإدارة. (د) المسؤولية المحدودة للمساهمين فيه.

## شبكة فلسطين التربوية

من 21: في 1/1/2015م، أخطر البنك العربي شركة الإسمنت الفلسطينية (م.ع.م)، أن جميع حملة السندات والتي أصدرت قبل (10) سنوات، البالغ عددها (400) سند، بقيمة اسمية (10) دينار للسند الواحد، وبفائدة (15%) سنوياً، قد تقدموا لاستلام مستحقاتهم في تاريخ الاستحقاق، لذا فإن قيد إثبات قرار رد قرض السندات، هو:

(أ) 4000 من ح/ فرض السندات 4000 إلى ح/ حملة السندات.

(ب) 4060 من ح/ فرض السندات 4060 إلى ح/ حملة السندات.

(ج) 4000 من ح/ حملة السندات 4000 إلى ح/ البنك العربي.

(د) 4060 من ح/ حملة السندات 4060 إلى ح/ البنك العربي.

من 22: المصدر الرئيس لتمويل المصرف التجاري، هو:

(أ) ودائع العملاء. (ب) البنوك التجارية الأخرى. (ج) الهيئات الدولية. (د) احتياطياته.

من 23: اشترك أحمد في مشروع مضاربة مع البنك الإسلامي الفلسطيني، بحيث يتقاسمان خلاله الأرباح بالتساوي، ولكن المشروع خسر ما نسبته (70%) من رأس المال البالغ (50000) دينار، لذا فإن مقدار ما يخسره أحمد، هو:

(أ) 35000 دينار. (ب) 17500 دينار. (ج) 50000 دينار. (د) 25000 دينار.

من 24: دفع مصروف التأمين المنفوع مقدماً في بداية السنة والبالغ 2400 دينار نقداً عن سنتين، ولدى مراجعة عقد التأمين، تبين أن مصاريف التأمين الشهرية (100) دينار، لذا فإن القيد المحاسبي المتعلق بتسوية هذه المصاريف، هو:

(أ) 1200 من ح/ م. التأمين. 1200 إلى ح/ م. التأمين المنفوع مقدماً.

(ب) 1200 من ح/ م. التأمين المنفوع مقدماً. 1200 إلى ح/ م. التأمين.

(ج) 1200 من ح/ م. التأمين المنفوع مقدماً. 1200 إلى ح/ النقدية.

(د) 1200 من ح/ النقدية. 1200 إلى ح/ م. التأمين المنفوع مقدماً.

من 25: يحول صافي التكلفة النفدي بعد الضريبة، إلى صافي الربح بعد الضريبة، من خلال:

(أ) جمع الضريبة له. (ب) طرح الضريبة منه. (ج) جمع الاستهلاك له. (د) طرح الاستهلاك منه.

من 26: اشترى تاجر بضاعة بقيمة (5000) دينار، وحرر للمورد شيك، لكنه قام بوضع خطين متوازيين بقلم الحبر على صدر الشيك، لذا يمكن القول أن الدافع لشيك هذا التاجر كان:

(أ) منع المستفيد من أخذ قيمة الشيك من الساحب. (ب) إلغاء الشيك، حيث أن قيمة المبيعات من البضاعة محل خلاف. (ج) التسهيل على المستفيد لصرف الشيك بسرعة. (د) منع البنك من دفع قيمة الشيك نقداً.

من 27: بلغ فسط الاستهلاك السنوي ثلاث ألاف 200 دينار، وبلغت تكلفتها 4000 دينار، ومن المتوقع أن تترك نغابة بقيمة (500) دينار، لذا فإن العمر الإنتاجي للأصل يقدر بـ:

(أ) 17.5 سنة. (ب) 20 سنة. (ج) 22.5 سنة. (د) 2.5 سنة.

من 28: يأخذ بعين الاعتبار الخسارة المتوقعة للمشاريع الربحية المتجمعة مع مبدأ:

(أ) المحاسبة والحذر. (ب) المقابلة. (ج) الاستمرارية. (د) الثبات.

من 29: العملية التي تؤثر على توازن ميزان المراجعة، هي:

(أ) تسجيل مبلغ بدلاً من حساب مصروف الإيجار، سجل في حساب الأجور.

(ب) تسجيل مبلغ بدلاً من حساب العند والأدوات، سجل في حساب المشتريات.

(ج) تسجيل مبلغ بدلاً من حساب المبيعات، في حساب المشتريات.

(د) تسجيل مبلغ في حساب إيرادات خدمات، بدلاً من التسجيل في حساب المبيعات.

## شبكة فلسطين التربوية



## شبكة فلسطين التربوية

من 30: محاسب ظهر لديه خطأ مرة بفارق 63 ديناراً، وأخرى بفارق 27 ديناراً، وبصفتك مدقق حسابات، فإن الخطأ يكون لأول وهلة ناتج عن:

- (أ) جيل في الأصول المحاسبية  
(ب) عكس مبلغ عند الترحيل.  
(ج) طرح مبلغ والأصل أن يجمعه.  
(د) جمع مبلغ والأصل أن يطرحه.

من 31: نقل محاسب بياناته من واقع المستندات المؤيدة، وسجل قيوده المحاسبية ورحلها بصورة صحيحة وكاملة إلى دفتر الأستاذ، وكان مجموع الجوانب المدين لتعديلات (25000) ديناراً، لذا فإن الرصيد الكلي لكل الحسابات في دفتر الأستاذ، هو:

- (أ) 25000 دينار (مدين).  
(ب) 25000 دينار (دائن).  
(ج) لا يمكن استنتاجه.  
(د) صفر.  
من 32: إذا كانت الضريبة المفروعة في شهر شباط تساوي (15000) دينار، كان ثلثها يخص هذا الشهر، وأن الباقي تكمة لمستحقات ضريبية عن شهر كانون الثاني، في حين بلغ مجموع قيمة الدخل الشهري الخاضع للضريبة بالدينار يساوي (50000) ديناراً، لذا فإن معدل ضريبة الدخل، يساوي:

- (أ) 20%.  
(ب) 15%.  
(ج) 30%.  
(د) 33.3%.

من 33: بتاريخ 2014/1/1 قام محاسب شركة ما بدفع مقدم لضريبة الدخل بقيمة 20000 دينار، فإذا علمت أن معدل ضريبة الدخل 10%، وكانت قيمة الضرائب المتأخرة على الشركة (5800) دينار، حتى تاريخ 2014/7/1، لذا فإن مجموع الدخول الشهرية لموظفي الشركة الخاضعة للضريبة حتى تاريخ 2014/7/1، هو:

- (أ) 258000 دينار.  
(ب) 25800 دينار.  
(ج) 5800 دينار.  
(د) 43000 دينار.

من 34: يرجع وجود أكثر من توقيع على مستند صرف النفقات الحكومية إلى:

- (أ) وجود أكثر من جهة مستفيدة من هذا الصرف.  
(ب) تعدد السح التي ينظم بها هذا المستند.  
(ج) اكتساب ونظام الرقابة المالية.  
(د) تأكيد مطابقة للتشريعات المالية.

من 35: تعرف الإيرادات في مجال المحاسبة الحكومية، على أنها الزيادة في الموارد المالية:

- (أ) مالياً كان مصدرها.  
(ب) من التحويلات الداخلية والمحصل من القروض.  
(ج) باستثناء التحويلات الداخلية والمحصل من القروض.  
(د) باستثناء التحويلات الداخلية والتحويلات الخارجية.

من 36: تسمى الإيراد العام الذي للدولة نظير قيامها بعمل عام قصد به المصلحة العامة، ولكنه عاد على الأفراد بمنفعة خاصة:

- (أ) الضرائب.  
(ب) الرسوم.  
(ج) القروض.  
(د) الاتوات.

من 37: بصفتك مدقق حسابات لادارة حكومية، فإن القاعدة التي لا تجنب الحكومة الخطأ ولا تقلل من احتمالات الإسرار في النفقة العامة، هي قاعدة:

- (أ) السنوية.  
(ب) الوحدة.  
(ج) العمومية والشمولية.  
(د) التخصص.

من 38: إذا علمت أن الاحتياجات النقدية (التفصّل) لإحدى الشركات (4000) دينار، مما تضطر الشركة للحصول على نقدية من مصادر أخرى بكلفة تمويل (200) دينار، وقدرت تكلفة الفرصة الناتجة عن وجود قاتن نقدي غير مستمر بمقدار (2%)، لذا فإن الحجم الأمثل لترصيد النقدي السنوي، يساوي:

- (أ) 8944.27 دينار.  
(ب) 6324.55 دينار.  
(ج) 6164.44 دينار.  
(د) 3162.27 دينار.

من 39: يمكن تحويل صافي الربح المحاسبي إلى تنفق نقدي للمشروع الاستثماري، من خلال:

- (أ) إضافة الاستهلاك إليه.  
(ب) إضافة رأس المال العامل إليه.  
(ج) خصم الضريبة منه.  
(د) إضافة الضريبة إليه.

من 40: إذا علمت أن التنفقات النقدية لمنشأ حجر كانت (120000) دينار، قيمتها الحالية (103840) دينار، وأن التنفقات النقدية الخارجة له (104000) دينار، قيمتها الحالية (96000) دينار، لذا فإن الرقم القياسي للربحية يساوي:

- (أ) 115%.  
(ب) 108.16%.  
(ج) 125%.  
(د) 99.8%.

شبكة فلسطين التربوية

٦٥٥٠  
٧٨٩٥

## شبكة فلسطين التربوية

من 41: بتاريخ 1/1/2015، باعت شركة نبروخ للخدمات مجموعة من الميزانين إلى عيسى بمبلغ (1000) دينار، تسليم محاسبات، بخصم تجاري (2%)، وبخصم نقدي بالشروط الآتي: (10/5 صافي 30)، وسددت شركة مبلغ (50) دينار لأجرة نقل، وفي اليوم التالي: رد عيسى جزء من الميزانين بقيمة (200) دينار، وسدد المستحق عليه نقداً، لذا فإن مبلغ الخصم المسموح به، هو:

من 42: اقترض تحسين مبلغ (1000) دينار من أحد البنوك الفلسطينية، لتعويض قطعة أرض لديه، وتعهده بسداد المبلغ بعد (10) شهراً، وتقاضى البنك فائدة بسيطة (10%) سنوية، وصولة (20) دينار، وتأمين (10) دينار، خصمت جميعها من مبلغ القرض، لذا فإن معدل الفائدة الفعلي الذي حققه البنك، هو:

من 43: واحد مما يأتي ليس من الأمور المتعلقة بشهادة المنشأ، وهو:

من 44: اشترى عدنان بضاعة من إحدى المؤسسات التجارية على نظام الخصم بمبلغ 12000 دينار ولمدة (4) سنوات، فإذا علمت أن قيمة القسط هي 500 دينار فوقع كل شهرين، لذا فإن عدد الأقساط التي سيدفعها عدنان، هو:

من 45: المعنى المعروف للمصطلح (liquidation)، هو:

من 46: عند طرح المعجم الأسئلة تصفية تعليمية، وكان السؤال من مستوى الاستدلال، فتنمية مهارات التفكير لدى الطلبة، يجب الانتظار عليهم قبل استقبال الإجابات مدة بقدرها ثربويون:

من 47: كانت العلامات عشرة طلاب على السؤال الثالث في الاختبار العقلي في العلوم المالية، والذي علامته القصوى تساوي (16) علامة، على النحو الآتي: (10، 12، 15، 16، 7، 8، 6، 11، 9، 10)، لذا فإن معدل الصعوبة لهذا السؤال، هي:

من 48: إذا كان عدد الإجابات الخاطئة للفتنة العليا من العتبة على إحدى فقرات الاختبار هو (40) إجابة خاطئة، وكان عدد هذه الفتنة (50) طالباً، في حين بلغ عدد الإجابات الخاطئة للفتنة الدنيا على نفس الفقرة هو (15) إجابة خاطئة، وكان عدد هذه الفتنة (50) طالباً، فإن قيمة معامل التمييز لهذه الفقرة هو:

من 49: وزع المعجم أحمد على طلبته بعد شرحه للهدف التعليمي الأول المتعلق بحساب الفائدة العادية ورقة عمل، لذا تصنف هذه الورقة على أنها:

من 50: كتب المعجم في مذكرة التحضير اليومي السؤال الآتي: ما رأيك في قضية شراء السيارات عن طريق البنوك الإسلامية؟ بعد هذا السؤال من مستوى:

الهدف الأسئلة

## شبكة فلسطين التربوية